المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة الثانية والعشرون/ العدد81 / شهر حزيران / سنة2024

Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/22/ 5/2024

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.81.1

تحليل اتجاهات التغيرات اصدار العملة في عرض النقود في العراق للمدة قبل وبعد عام 2003

Analysis of trends in currency issuance changes in money supply in Iraq For the period before and after 2003

أ . د. فلاح حسن ثويني
Falah H. Thwaini
falahecono@yahoo.com
كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية

م. م. رائد علي مشكل
Raed Ali Mishkil
read_meshakal@ijsu.edu.iq
جامعة الامام الصادق / قسم اقتصاديات النفط والغاز

الكلمات الرئيسية: اصدار العملة ، البنك المركزي ، عرض النقود

Keywords: currency issuance, central bank, money supply

المستخلص

يهدف البحث الى توضيح اتجاهات التغيرات في العملة المصدرة من قبل البنك المركزي العراقي وتأثيرها في عرض النقود ، ان اهمية اصدار العملة في الاقتصاد العراقي لا تقل اهمية عن باقي المتغيرات التي يستخدمها البنك المركزي العراقي في التأثير على النشاط الاقتصادي ، لذلك فإن التغيرات التي تطرأ في كمية النقود المعروضة هي نتاج للتغيرات في اصدار العملة ، لأن الزيادة في الاصدار النقدي يؤدي الى زيادة كمية النقود المعروضة ويحدث العكس في حالة الانخفاض ، وفي هذا البحث سيتم دراسة اتجاهات التغيرات في اصدار العملة على عرض النقود في العراق قبل عام 2003 و بعد عام 2004 من خلال تحليل تأثير هذه العلاقة في مستوى النشاط الاقتصادي.

Abstract

The research aims to clarify the trends of changes in the currency issued by the Central Bank of Iraq And its impact on the money supply. The importance of issuing currency in the Iraqi economy is no less important than the rest The variables used by the Central Bank of Iraq to influence economic activity, so the Changes that occur in the quantity of money supplied are a result of changes in the issuance of currency, because the increase In issuing cash, it leads to an increase in the quantity of money supplied, and the opposite happens in the case of a decrease. In this research, the trends of changes in the issuance of currency and the supply of money in Iraq before 2003 and after 2004 by analyzing the impact of this relationship on the level of activity The economic.

المقدمة

بسبب الاحداث التي شهدها العراق خلال العقدين السابقين في القرن الماضي المتمثلة بالحروب والصراعات الداخلية والحصار الاقتصادي فضلا عما شهده العراق من عمليات سلب ونهب بعد عام 2003 والتي طالت معظم البنى التحتية لقطاعات الاقتصاد ، عملت تلك المشاكل مجتمعة على اثقال كاهل الاقتصاد العراقي واستنزاف معظم موارده المادية والبشرية، فكان للعملة نصيب من تلك المشاكل فقد انهارت قيمة العملة العراقية لعدة اسباب منها الارتفاع المفرط في اسعار السلع والخدمات، وسياسة الحكومة المركزية في الاصدار المفرط للعملة (الاصدار الرخيص) لسد العجز

تاريخ قبول النشر/22/ 5/2024 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.81.1

في الموازنة العامة بسبب الحصار الاقتصادي الذي فرض على البلد والذي ساهم وبشكل كبير في انهيار العملة. وعلى الرغم مما تقدم من مشاكل فالعراق يتمتع بثروات وموارد طبيعية وبشرية يمكن اعتمادها كمصدر قوة للاقتصاد العراقي تشجع على تبني سياسات اقتصادية سليمة تعمل على اعادة هيكلة الاقتصاد العراقي.

مشـــكلة البحـــث: في ظل التزايد المستمر والمتصاعد لأرصدة العملة المصدرة في العراق، وفي ظل اوضاع الاقتصاد التي تشهد مظاهر ركودية وتضخمية بين الحين والآخر . تتركز مشكلة الدراسة في، الانعكاسات التي تنجم عن اصدار العملة على عرض النقود في العراق.

فرضـية البحـث: ان زيادة ارصدة العملة المصدرة من قبل البنك المركزي العراقي سيؤدي الى ارتفاع مقدار كمية عرض النقود في العراق.

اهـداف البحـث: تحديد طبيعة العلاقة بين التغيرات في ارصدة العملة المصدرة والمتغيرات النقدية كعرض النقود خلال مدة الدراسة.

حدود البحـث: يتحدد البعد الزمني للدراسة في المدة 1991-2002 و المدة 2004-2021، اما البعد المكاني فيتمثل في القطاع النقدي في الاقتصاد العراقي متمثلا في البنك المركزي العراقي.

منهجية البحث: تم اتباع منهج التحليل العلمي الاستنباطي الذي يركز على تحليل العلاقات انطلاقا من عمومية الظاهرة الاقتصادية باتجاه الخاص منها ، وباستخدام اساليب التحليل المالي .

المحور الاول : الاطار المفاهيمي النظري لإصدار العملة وعلاقته بعرض النقود

من المعروف ان العملة هي الوحدة النقدية التي يتم التعامل بها داخل حدود الدولة الواحدة، اذ توجد عملة وطنية لكل بلد من بلدان العالم مثل الدينار العراقي والليرة السورية والدرهم الاماراتي والين الياباني .. الخ، وهناك عملات وطنية ولكنها تمثل عملات التبادل والتعامل الدولي وتعرف بالعملات القائدة او الرئيسة مثل الدولار الامريكي واليورو الاوربي. وبالتالي فان العملة تمثل اساس النقود التي يتم التعامل بها داخل البلد او خارجه اذا كانت قابلة للتحويل الى اصول او عملات اخرى وتصدر هذه النقود في معظم بلدان العالم عن طريق البنك المركزي لكل بلد وتكون ملزمة التعامل بها قانونا داخل حدود البلد، لذلك كل عملة نقدية تصدر عن أي بنك مركزي يكتب عليها (ورقة نقدية صادرة بموجب القانون) وهذه الورقة النقدية (العملة) بالإمكان ان تتحول الى اشكال اخرى من النقود مثل الصكوك والاوراق المالية والتجارية المختلفة او نقود الكترونية او ذهب وغيرها من الاصول او المطلوبات النقدية والمالية.

1 ـ انواع النقود ومراحل التطور

1.1 لمحة تأريخية: النقود نظام من أقدم النظم الاقتصادية التي عاصرت الانسان منذ آلاف السنين. وربما لم يتغير الدور الأساسي الذي تؤديه النقود في الاقتصاد وإن تغيرت مظاهر أداء النقود له تبعاً لتغير الظروف . ومنذ لجوء الناس إلى استعمال النقود ظهرت معها مزايا وعيوب اصدارها والمشكلات التي تترتب على كيفية إدارتها على حياته ومعاشه. وقد وصفت النقود بأنها عجلة التطور الاقتصادي وعصب الرخاء . ووصفها آخرون بأنها منبع الضُـــر، ومصدر الاضطراب الاقتصادي، ومخلب الاستغلال، ويتوسط القائلون بأن النقود أداة اقتصادية عظيمة النفع بالغة الأثر(شافعي، 1953، 1). ان دراسة التطورات التاريخية النقدية والمصرفية باستخدام التحليل والتفسير العلمي عموما بدأت مع

تاريخ قبول النشر/22/ 5/2024 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.81.1

ظهور المشكلات الاقتصادية التي نجمت عن التغيرات في قيمة النقود في القرن الرابع عشر الميلادي الا ان خلفيات وجذور هذه التطورات يعود الى مدد موغلة في القدم يرجع تاريخها الى القرن الثالث قبل الميلاد عندما استخدم السومريون الشعير والفضة كنقود سلعية ومثلما يوجد لكل بلد في العالم عَلمه الخاص والتي تعد رمزا وطنيا، تأخذ قيمتها من قوة وقدرات الوطن وتضعف مع ضعفه، (E. V 1969,58,) إذ تعد النقود احد المظاهر الاساسية لسلطات الملوك والخلفاء والحكام والامراء فضلا على كونها تعد دلائل رسمية ومصدرا هاما من مصادر التاريخ تساعد على استنباط الحقائق التاريخية التي تتعلق بالأشخاص او الزمن او المكان، فضلا عن بيان الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ثويني، 2010، 11). وتعد المبادئ التي وضعها حمورابي عام 1675 قبل الميلاد، في مسلته هي واحدة من اقدم النصوص المعروفة في التاريخ فيما يتعلق بتنظيم ظهور النقود كأحد وسائل التبادل الرئيسة(المخزومي، 1987). وفي عصر الاسلام جاء ذكر النقود في القران الكريم (وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ) {يوسف آية 20} (وَمِنْ أَهْلِ الْكِتٰبِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا) {آل عمران آية 75}. ومع ظهور التجارة بين الناس وتقدمها صارت الحاجة ملحة للنقود لتسهيل عمل التبادل التجاري، ومع مرور الزمن، ومع تزايد عدد المصارف المؤسسة في كل بلد وانتشار استعمال الاوراق النقدية بشكل اوسع مع التزايد السريع للتجارة، فان الحاجة الى تماثل الاوراق المتداولة والى تنظيم أَحسن لإصدار الاوراق النقدية دفعت كل البلدان تقريباً الى سن تشريعات تمنح مصرفاً واحداً صلاحية اصدار الاوراق النقدية كلياً أو جزئياً(مرعي، 1956، 189). ويوضح (جورج مايلز) في كتابه TheNumismaticHistoryRayy تاريخ المسكوكات، انه لا يوجد حقل في التاريخ خدمته نقوده (مسكوكاته) بالقدر الذي خدمت به المسكوكات الاسلامية التاريخ الاسلامي ، والكثير من المؤرخين يعدون علم المسكوكات او ما يعرف بعلم النميات المشتقة من الكلمة اليونانية (نوميسيا) والتي تعني النقود ، تعده علما مهما في معرفة التاريخ ، بل ويعتبره البعض دليلا تاريخيا مهما يقدم دراسة عميقة لمدى التطور الذي بلغه الامم والشعوب (ثويني، 2010، 11).

2.1 **تطور انواع النقود:** لم تظهر النقود في بادئ الامر بشكلها الحالي بل اتخذت اشكالاً مختلفة تطورت على مر العصور، من كونها سلعة لها كيان مادي ملموس وقيمة مادية حقيقية الى ان اصبحت في الوقت الحاضر مجرد مفهوم قد لا يكون له أي كيان مادي او قيمة ذاتية، طالما اتفق الافراد على قبولها كنقود، وفيما ياتي عرض لاهم انواع النقود بحسب تطورها التاريخي(الغالبي، 2019، 2). تعد النقود السلعية اول ما عرفته البشرية من انواع النقود حيث كان الافراد يختارون من السلع التي يقبلون التعامل بها كنقود والتي كانت تتسم بالندرة وشيوع استعمالها ، وبما ان هذه النقود هي بالأصل سلعة كان لها استخدامان الاول كسلعة والثاني كنقود، وكان لابد من توافر شرط اساسي وهو ضرورة التساوي بين القيمة كسلعة والقيمة كنقد، ويمكن تصنيف النقود السلعية الى: الشكل الاولي من النقود السلعية هي التي اختارها الانسان في البداية كوسيط للمبادلة مثل الماشية والحبوب والتبغ وغيرها من الاشكال إلا ان تطور المجتمعات الانسانية ادى الى خروج النقود السلعية بشكلها الاولي من الاستعمال النقدي حيث عجزت هذه النقود عن تلبية احتياجات التبادل المتزايدة. والشكل الاخر من النقود السلعية هي النقود المصنوعة من المعادن النفيسة (كالذهب والفضة) والتي تمتاز بعدم قابليتها للتلف، كما تتمتع هذه المعادن بالندرة النسبية فضلاً عن قابليتها للقياس والتجزئة، الا ان

تاريخ قبول النشر/22/ 5/2024 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.81.1

استخدام الذهب كنقود عانى من مشكلات منها تحديد وزن قطعة الذهب التي تدفع عند شراء سلعة ما وكيفية تقسيمها اذا كان السعر المطلوب للسلعة اقل من قيمة قطعة الذهب التي بحوزة المشتري لذا اهتدى الانسان الى ما يعرف بسك النقود أي قيام السلطة بتجزئة المعادن النفيسة الى قطع متماثلة الوزن والنقاء، ثم تختم هذه القطعة لتصبح ما يعرف بالمسكوكات المعدنية.

1.2.1 **النقود الورقية** مع اتساع حجم المبادلات التجارية المحلية والدولية كان التجار يحملون كميات كبيرة من النقود المعدنية وهم يتنقلون بين البلاد لأداء معاملاتهم التجارية، ونظرا لمخاطر حمل كميات كبيرة من النقود الذهب والفضة، توصلوا الى طريقة جديدة لتسوية المبادلات الكبيرة، وذلك بإيداع ما لديهم من ذهب وفضة لدى الصاغة مقابل إعطائهم وصل تسلم (سند)بالمبلغ المودع مضموناً بالكامل من قبل الصاغة أو من الصراف، ومع اتساع نطاق تلك العمليات تولت الدولة بنفسها الإشراف على إصدار هذه الأوراق قابلة للتحويل وبمرور الزمن وانتشار المصارف التجارية وتزايد ثقة الافراد بها كان له الاثر الكبير في تشجيع المصارف على اصدار الاوراق النقدية مقابل ما يودع الافراد من نقود معدنية.

2.2.1 **نقود الودائع (النقود المصرفية)** يطلق عليها كذلك النقود الكتابية، تُعَدُّ هذه النقود من احدث أنواع النقود واكثرها انتشارا كوسيلة لتسهيل عملية التبادل وتسديد الديون الآجلة، والنقود المصرفية تمثل الودائع الجارية (تحت الطلب) لدى المصارف التجارية والتي تتداول وتنتقل ملكيتها بين الاشخاص عن طريق الشيكات، والمصارف التجارية هي التي تخلق هذا النوع من النقود وذلك عن طريق تحويل الودائع من حساب لآخر عن طريق القيود الدفترية .

3.2.1 **النقود الإلكترونية:** نتج عن التطور التكنولوجي عدة تحولات شملت كثيراً من المجالات الاقتصادية، ومن أهم هذه التطورات العملات الرقمية ، التي أحدثت ثورة في عالم المال والأعمال كونها أصبحت منافسا قويا للعملات التقليدية التي تسيطر عليها البنوك المركزية، وترتكز هذه العملات في عملها على أنظمة وقواعد بيانات أساسها تعاملات "الند بالند"، أي إلغاء مركزية الإصدار النقدي والرقابة على الأموال فأصبح من الصعب السيطرة على حركة الأموال ومعرفة جهات توظيفها، غير أن هذه اللامركزية استهوت العديد من الافراد والمؤسسات ، ممن يرغبون في الحصول على السرية والخصوصية بعيدا عن سطوة البنوك وسيطرتها، فاتُخِذت ملاذا آمنا للمتهربين ضريبيا وغسيل الأموال، والعمليات غير القانونية من تجارة الأعضاء والمخدرات . تعرف النقود الالكترونية على أنها عبارة عن قيمة نقدية مخزنة على وسائل إلكترونية مدفوعة مقدما وغير مرتبطة بحساب وتلقى القبول الواسع وليس القبول العام، يُعَدُّ هذا النوع من النقود من احدث صور النقود بل تُعَدُّ الطريق الى عالم بلا نقود اي عالم تختفي فيه عمليات تداول النقود بمعناها المادي، والتي تستخدم لتسوية الديون(ايمن، 2021، 7).

3.1 **السمات العامة للنقود:** بعد ان تعرفنا على كيفية نشأة النقود وتطورها من نقود سلعية الى نقود ورقية وصولا الى النقود الكترونية التي نتعامل بها في حياتنا المعاصرة، يمكن ان نحدد الخصائص الاساسية التي تتسم بها النقود المعروفة لنا بشكلها الحالي.

- القبول العام: يعني قبولها وعدم رفضها من قبل الافراد، والنقود بهذا المعنى تمنح لحائزها قوة اختيار غير محدودة للسلع والخدمات بحيث لا يرفضها أيٌّ من الأطراف المتبادلة في السوق، لأنها ذات منفعة عامة في إشباع حاجات جميع الأطراف المبادلة. وهذه القوة مستمدة من القانون، بحيث يفرض القانون التعامل بالنقود الوطنية بشكل إجباري داخل حدود الدولة ، اما خارج حدود الدولة

تاريخ قبول النشر/22/ 5/2024 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.81.1

فيكون التعامل بالعملة الوطنية اختياريا. وكذلك فإن النقود وعبر سنوات من الاستعمال تكتسب ثقة الجمهور المتعامل بها في ايفاء التزاماتها من شراء السلع والخدمات او في تسديد الديون والمدفوعات المحلية والعالمية(العبيدي، 2013 ، 62).

- الندرة النسبية: وتعني عدم توافرها بكميات كبيرة مما يفقدها قيمتها، والا أن تكون نادرة جدا بحيث تعيق عملية التبادل التجاري. لذلك يجب إصدارها بما يتلاءم مع حاجة المبادلات التجارية وتحافظ على قوتها الشرائية أيضا(لنسور، 2013 ،63).
- قابلية الانقسام والتجزئة: ويقصد بذلك ان تكون الوحد النقدية (معيار القيمة) قابلة للتجزئة الى وحدات صغيرة، ليتمكن المستهلكون من شراء مختلف القيم الاقتصادية من السلع والخدمات مهما كبرت او صغرت قيمتها، وذلك بإصدار فئات مختلفة من النقود (Berentsen, 1997, 133).
- سهولة الحمل والتداول: وهذه السمة يجب ان تنطبق على جميع فئات النقود فتكون سهلة الحمل والنقل والتخزين لتيسير تبادلها مقابل السلع والخدمات.
- التجانس: ان التجانس يشير الى ان تكون جميع الوحدات النقدية متجانسة ومتماثلة مع الوحدات النقدية الاخرى من الفئة نفسها (هاشم، 2013، 86).
- انها اداة مناسبة للادخار: ويمكن الاحتفاظ بها من دون خسارة او تلف لمدة طويلة (الشمري 2009، 312).

1.4. العملة وقيمة النقود : ان اهمية اصدار العملة مرتبط بقيمتها ؛ لأنها مقياس لقيم السلع والخدمات المتعددة والمختلفة، وتكاد النقود تختلف عن بقية المقاييس الاخرى كالطول والوزن لأن هذه المقاييس تتسم بالثبات فالمتر يساوي مئة سنتمتر والكيلوغرام يساوي الف غرام في كل بلدان العالم تقريبا، ولكن مغزى الاهتمام بالنقود هي انها مقياس يتسم بالتغير المستمر فقيمة النقود ترتفع وتنخفض استنادا الى العديد من العوامل المؤثرة اهمها. المستوى العام للأسعار : يُعَدُّ المستوى العام للأسعار (متوسط اسعار السلع الاستهلاكية والخدمات ومتوسط اسعار السلع الاستثمارية) مقياساً لقيمة النقود، وهو ما يعني ان اي تغير في مستوى الاسعار يُعَدُّ تغيراً بالنسبة لقيمة النقود او قوتها الشرائية. وكلما مال مستوى اسعار السلع والخدمات الى الارتفاع، اتجهت قيمت النقود الى الانخفاض(النعيمي، 2012، 38). ومن ذلك يمكننا معرفة طبيعة العلاقة القائمة بين النقود من جهة واسعار السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية من جهة اخرى، اذ ان هذه العلاقة هي علاقة عكسية، فارتفاع اسعار السلع والخدمات يؤدي الى تدهور قيمة النقود أي انخفاض قوتها الشرائية والعكس صحيح ايضا لأن انخفاض اسعار السلع والخدمات يؤدي الى ارتفاع قيمة النقود وزيادة قوتها الشرائية. ولما كانت العلاقة عكسية بين اسعار السلع والخدمات وقيمة النقود فهذا يعني ان(البياتي 2013، 241). (قيمة النقود = 1/ العام للاسعار)، وبمعنى اخر يمكن القول اذا ارتفع المستوى العام للأسعار فهذا يعني ان قيمة النقود تنخفض . الا ان السؤال الذي يطرح في هذا المجال كيف نتمكن من قياس تقلبات قيمة النقود ؟ وللإجابة عن هذا السؤال فان الاقتصاديين يَلْجَأون الى استخدام الأرقام القياسية للأسعار Prices Index Numbers. وتعني الارقام القياسية للأسعار سلسلة من الارقام التي توضح التغيرات النسبية، التي طرأت على المستوى العام للأسعار خلال مدة زمنية معينة بالقياس الى ما كان عليه ذلك المستوى في سنة سابقة ، يطلق عليها سنة الاساس والتي تعد اساس المقارنة. والصيغة الاتية توضح الرقم القياسي للأسعار رياضياً:

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة الثانية والعشرون/ العدد81 / شهرحزيران / سنة2024
تاريخ قبول النشر/22/ 5/2024 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.81.1

الرقم القياسي للأسعار = سعر السلعة في سنة المقارنة / سعر السلعة في سنة الاساس * 100
(*)اكتناز البنك المركزي: هو قيام البنك المركزي بإصدار العملة ولم يطرحها للتداول ووضعها في مخازن البنك، هذه النقود لا تدخل ضمن الاساس النقدي الذي هو العملة في التداول زائدا الاحتياطي المصرفي.

1.5 ـ اصدار العملة وعرض النقود. من الامور المسلم بها في النظرية الاقتصادية ان الزيادة في اصدار العملة تؤدي الى زيادة عرض النقود وهذا الامر طبيعياً لكن في بعض الاحيان لا يؤدي اصدار العملة الى الزيادة في عرض النقود والسبب في ذلك يعود الى وجود بعض المتغيرات الاخرى التي تحول من دون زيادة المعروض النقدي، ومن تلك المتغيرات زيادة الطلب على النقد لغرض الاحتياط والمضاربة كذلك الاكتناز من قبل الوحدات الاقتصادية والبنك المركزي (*)، و زيادة نسبة التسرب النقدي ايضا. فضلا عن وسائل الدفع والسحب غير النقدي (بطاقات الدفع الالكترونية)، وعدم استقرار الوضع الامني والسياسي والاقتصادي، كل ذلك يؤدي الى عدم الزيادة في المعروض النقدي عند زيادة الاصدار للعملة(Jean, Luc, 2000,69).

الشكل(1) العلاقة بين اصدار العملة وعرض النقود

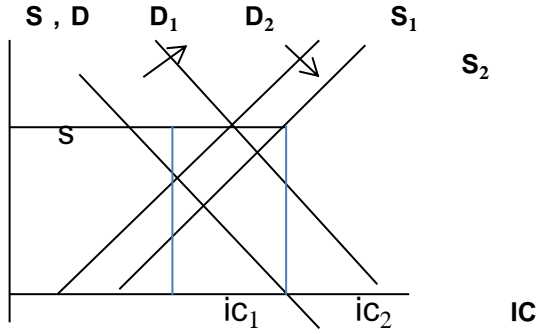

Source: Palley, ThomasI, "Horizontalists, Verticalists, and The Theory of endogenous money reassessed", IMF, Working Paper, Jun, 2013, p.9 .

حيث ان: IC اصدار العملة، D الطلب على النقود، S عرض النقود. نلحظ من الشكل (1) ان الزيادة في الاصدار النقدي قد ادت الى انتقال (ic1) الى (ic2) وبالتالي سوف ينتقل منحنى (s1) الى (s2) مشيراً الى زيادة عرض النقود، ولكن اذا زادت بعض المتغيرات الاخرى المذكورة أنفا ولنفرض زيادة الطلب على النقود فإن ذلك سوف يؤدي الى انتقال منحنى الطلب (D1) الى (D2) فان ذلك سيؤدي الى بقاء مستوى عرض النقود على ما هو عليه من دون تغير برغم من زيادة الاصدار النقدي. ومن الامثلة التطبيقية على هذه الحالة هو ان الصين الشعبية في السنوات القليلة السابقة شهدت نمو متزايد في اصدار العملة نسبة الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي ورغم هذه الزيادة في اصدار العملة نلاحظ انخفاض في نسبة النقود المتداول والسبب في ذلك يعود الى مدى تقدم وتطور الجهاز المصرفي ساعد كثير على انخفاض المعروض من العملة (Shiri. A ,2019).

المحور الثاني / التغيرات في اصدار العملة وعلاقتها بالمتغيرات في عرض النقود في العراق

2.1 ـ انعكاس اصدار العملة على عرض النقود في العراق قبل عام 2003 ـ لقد أدت العقوبات التي فرضتها الامم المتحدة على العراق عام 1990 والتي من بينها فرض الحصار الاقتصادي ومنع بيع النفط الى أزمات كبيرة في تلبية متطلبات البلد من العملة الاجنبية لشراء السلع الضرورية من الخارج مما دفع بالحكومة آنذاك الايعاز الى البنك المركزي بإصدار النقود وطبعها دون قيد او شرط وذلك

تاريخ قبول النشر/22/ 5/2024 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.81.1

لشراء أوراق الدين المحلي المصدرة من الحكومة الامر الذي كان له دور كبير في انهيار سعر الدينار العراقي وارتفاع معدلات التضخم بشكل غير مسبوق، ونتيجة لتوسع النظام السابق في إصدار العملة الذي أدى الى نمو عرض النقود بشكل كبير وانخفاض قيمة الدينار العراقي وانخفاض سعر صرفه أمام الدولار، ان توسع الكتلة النقدية قبل عام 2003 نتيجة اعتماد سياسة النقد الرخيص من قبل النظام السابق لتمويل العجز في الموازنة العامة للدولة كان له الاثر الكبير في ارتفاع معدل التضخم، من خلال الجدول (1) سيتم توضيح تأثير اصدار العملة في كل من عرض النقود و معدل التضخم.

جدول (1) اتجاهات التغير في اصدار العملة على عرض النقود في العراق 1991-2002

السنة	العملة المصدرة (مليار دينار)(1)	العملة في التداول (مليار دينار)(2)	الودائع الجارية (مليار دينار) (3)	عرض النقودM1 (مليار دينار)(4) (2+3)	نسبة نمو اصدار العملة%(5)	نسبة نمو m1 %(6)	نسبة اصدار العملة/ عرض النقود% (7)
1991	23.0	21.9	2.8	24.7	-	-	93.2
1992	39.9	36.0	7.9	43.9	73.5	77.8	90.9
1993	68.7	67.2	19.3	86.5	72.2	97.1	79.5
1994	209.8	199.5	39.5	239.0	205.4	176.4	87.8
1995	620.0	584.4	120.7	705.1	285.7	195.1	88.0
1996	910.2	881.7	78.9	960.6	46.9	36.3	94.8
1997	976.0	929.9	108.3	1038.2	7.3	8.1	94.1
1998	1225.0	1192.6	159.4	1352.0	25.6	30.3	90.7
1999	1347.0	1275.3	206.7	1482.0	10.0	9.7	90.9
2000	1521.9	1474.4	253.7	1728.1	13.0	16.7	88.1
2001	1891.3	1782.7	376.4	2159.1	24.3	25.0	87.6
2002	2700.4	2563.7	450.0	3013.7	42.8	39.6	89.7

المصدر: من اعداد الباحثين العمود (7,6,5) اعتمادا على البنك المركزي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث (عدد خاص)

شكل(2) العلاقة بين اصدار العملة وعرض النقود في العراق للمدة 1991-2002

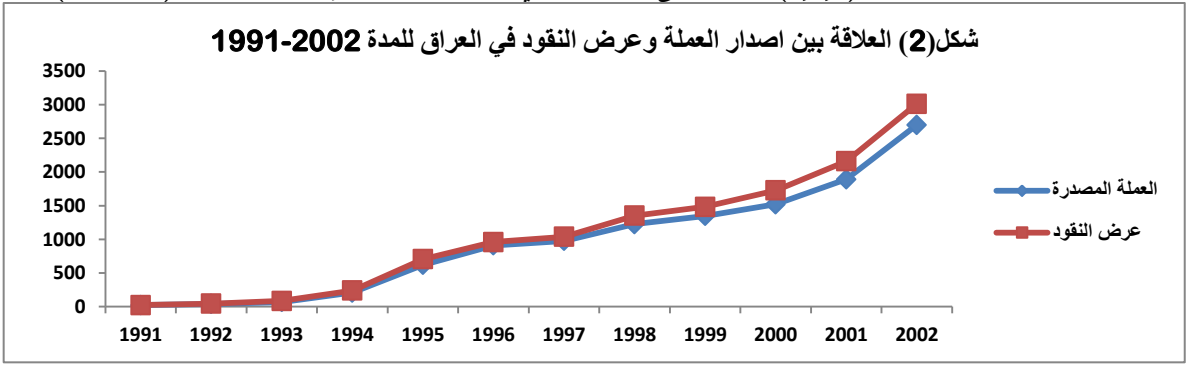

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على جدول (1)

نلحظ من خلال معطيات الجدول(1) والذي يوضحه الشكل (2) ان عرض النقود يزداد مع زيادة اصدار العملة ، فقد بلغ اصدار العملة 23.0 مليار دينار في عام 1991 وبالمقابل عرض النقود 24.7 مليار دينار اما نسبة اصدار العملة الى عرض النقود بلغت 93.2% ، اما الاعوام التي تلت عام 1991 فقد شهد اصدار العملة ارتفاعا عام 1992 فقد بلغ 39.9 مليار دينار بنسبة نمو 73.5% ، مما انعكس ذلك على كمية النقود المعروضة التي تتكون من العملة في التداول زائدا الودائع الجارية فقد ارتفعت كمية النقود المعروضة الى 43.9 مليار دينار في عام 1992 بنسبة نمو بلغت 77.8% ونلحظ خلال المدة الممتدة من 1991-2002 ان كمية النقود تزداد بمقدار الزيادة في الاصدار النقدي وذلك بسبب الحصار الاقتصادي والعقوبات التي فرضت على العراق من قبل الامم المتحدة خلال تلك المدة مما ادى الى اتساع فجوة عجز الموازنة العامة الممولة بسبب انتهاج سياسة النقد الرخيص (استخدام حوالات الخزينة كمصدر لخلق النقود الجديد) لتعمير ما دمرته الحروب التي خاضها العراق خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي(صالح، 2000، 62) . اما نسبة اصدار العملة الى

تاريخ قبول النشر/22/ 5/2024 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.81.1

عرض النقود فقد بغلت 93.2 % في عام 1991 وقد اتسمت هذه النسبة بالتذبذب خلال مدة الدراسة فكانت اعلى نسبة بلغت 94.8%في عام 1996 وبغلت ادنى نسبة لها 79.5%في عام 1993اما المدة الممتدة من عام 1997 الى عام 2002 فقد اتسمت هذه النسبة بالتذبذب فقد بلغت 94.1% عام 1997 اما في عام 1998 فقد انخفضت هذه النسبة الى 90.7% واستمر هذا التذبذب حتى عام 2002 فقد بلغت 89.7% وكان متوسط هذه النسبة 89.7% ، وبالرغم من هذا التذبذب الا ان ذلك يعكس ضعف الجانب الادخاري او الايداعي لدى الجهاز المصرفي لأن اغلب النقد المصدر هو عبارة عن عُملة في التداول لدى الجمهور، ذلك ادى الى ارتفاع في معدلات التضخم فقد لوحظ ان معدل التضخم ارتفع من 83.7% في عام 1991 الى 492.1% عام 1993 الذي وصل الى ذروته بسبب ارتفاع الرقم القياسي للأسعار وسمي هذا التضخم في هذه المدة بالتضخم الجامح الذي ادى الى تدهور قيمة الدينار العراقي وضعف المستوى المعيشي للسكان، اما بعد عام1995 فقد بدأ معدل التضخم ينخفض حتى عام 2002 بسبب توقيع مذكرة التفاهم مع الامم المتحدة التي نتج عنها نظام البطاقة التموينية التي ادت الى تخفيف حدة التضخم حتى وصل معدل التضخم السنوي خلال المدة 1995-2002 الى 15.4% في عام 1995 الى 33.6% عام 2002، وبهذا امسى الاصدار النقدي الرخيص يمثل الجزء الاكبر من الايرادات العامة الذي يزداد كلما ازدادت حاجة الدولة الى تمويل نفقاتها المتزايدة للحد الذي اصبحت معه الايرادات العامة الممولة بالتمويل التضخمي تشكل ما يزيد عن 85% من اجمالي الايرادات العامة في معظم سنوات تلك المدة(الشبيبي، 2007 ، 54) وهنا يمكن القول الى ان للإصدار النقدي دوراً كبيراً في زيادة عرض النقود كذلك في ارتفاع معدل التضخم، فقد اعتمدت السلطة النقدية في تلك المدة بشكل كبير على اصدار العملة لسد نفقات الدولة المتزايدة من خلال اصدار حوالات الخزينة مع انخفاض واردات الدولة من النقد الاجنبي بسبب العقوبات المفروضة على العراق .

2.2 ، تأثير اصدار العملة في عرض النقود في العراق للمدة 2004-2021، لقد شهد اصدار العملة وبالتالي عرض النقود خلال مدة الدراسة 2004-2021 تطورا كبيرا نتيجة لما قامت به السلطة من اصلاحات نقدية واقتصادية بعد 2004 وقد اتسمت هذه المرحلة بتزايد نمو عرض النقود ذلك من خلال توزيع رواتب الموظفين والمتقاعدين على شكل دفعات طارئة، فقد تطلب هذا الاجراء المزيد من اصدار العملة كي تتمكن الحكومة من تغطية نفقاتها، مما لا شك فيه ان العلاقة بين اصدار العملة وعرض النقود هي علاقة مباشرة اي ان الزيادة في اصدار العملة تؤدي الى الزيادة في عرض النقود، ويحدث العكس في حالة انخفاض او تقليص اصدار العملة يؤدي الى انخفاض عرض النقود، تنطبق هذه العلاقة على حالة العراق خلال مدة الدراسة 2004-2021 لأن اقتصاد العراق اقتصاد ريعي اي يعتمد على واردات النفط في تمويل نفقاته لذلك كل ما يحصل عليه من عملة اجنبية يقوم بتحويلها الى عملة محلية عن طريق الاصدار النقدي من قبل البنك المركزي(الشبيبي، 2007،5) ومن خلال الجدول (2) سيتم توضيح تأثير الاصدار النقدي في كمية النقود المعروضة.

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة الثانية والعشرون/ العدد81 / شهرحزيران / سنة2024

Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/22/ 5/2024

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.81.1

الجدول (2) اتجاهات التغير في إصدار العملة و عرض النقود في العراق 2004-2021

السنة	العملةالمصدرة (ترليوندينار) (1)	العملة في التداول (ترليون دينار)(2)	الودائع الجارية(ترليون دينار)(3)	عرض النقود M1 (ترليون دينار)(4)(3+2)	العملة في التداول/m1 %(5)(4/2)	الودائع الجارية / m1 %(6)(4/3)	نسبة التغير اصدارالعملة %(7)	نسبة التغير M1%(8)	نسبةاصدارالعملة /عرض النقود %(9)(4/1)
2004	8.9	7.2	2.9	10.1	71.3	28.8	-	-	88.1
2005	10.3	9.1	2.3	11.4	79.9	20.2	15.8	12.9	90.3
2006	11.9	11.0	4.5	15.5	71.0	29.1	15.6	36.0	76.7
2007	15.6	14.2	7.5	21.7	65.5	34.6	31.1	40.0	71.8
2008	21.3	18.5	9.7	28.2	65.6	34.4	36.6	30.0	75.5
2009	24.2	21.8	15.5	37.3	58.5	41.6	13.7	32.3	64.8
2010	27.5	24.3	27.4	51.7	47.0	53.0	13.7	38.7	53.1
2011	32.2	28.3	34.2	62.5	45.3	54.8	17.1	20.9	51.5
2012	35.8	30.6	33.1	63.7	48.1	52.0	11.2	2.0	56.2
2013	40.6	35.0	38.8	73.8	47.5	52.6	13.5	15.9	55.0
2014	39.9	36.1	36.6	72.7	49.7	50.4	-1.8	-1.5	54.8
2015	38.6	34.9	30.5	65.4	53.4	46.7	-3.3	-10.1	59.0
2016	45.2	42.1	25.6	70.7	59.6	36.3	17.1	7.5	63.9
2017	44.3	40.3	36.5	76.8	52.5	47.6	-2.0	8.1	57.7
2018	44.2	40.4	37.5	77.9	51.9	48.2	-0.3	1.5	56.9
2019	51.8	47.6	39.2	86.8	54.9	45.2	17.2	11.5	59.6
2020	66.1	59.9	43.5	103.4	58.0	42.1	27.6	19.2	63.9
2021	76.5	71.5	51.1	122.6	58.4	41.7	15.8	18.6	62.3

المصدر: من اعداد الباحثين العمود(9,8,7,6,5,4) اعتمادا على البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي.

شكل (3) العلاقة بين اصدار العملة و عرض النقود في العراق للمدة 2004-2021

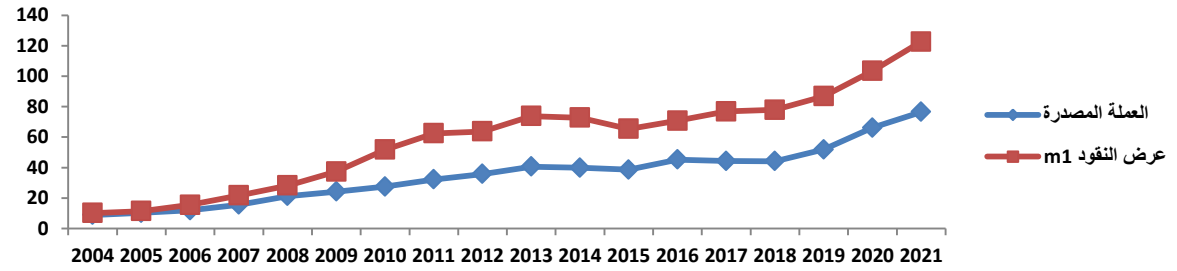

المصدر: اعداد الباحثين اعتمادا على جدول (2)

نلحظ من خلال معطيات الجدول(2) والشكل (3) ان اصدار العملة في العراق شهد العديد من التغيرات اذ بلغ الاصدار النقدي في عام 2004 زهاء 8.9 ترليون ديناراً ليصل في عام 2021 الى 76.5 ترليون ديناراً أي بمعدل نمو متسارع خلال مدة الدراسة ، اذ بلغ نمو الاصدار النقدي 36.6% في عام 2008 وهو أعلى معدل له خلال مدة الدراسة ، وبلغ نمو الاصدار النقدي أدنى مستوى له في عام 2015 فقد بلغ 3.3-% ، بالمقابل بلغ عرض النقود 10.1 ترليون ديناراً عام 2004 الذي يتكون من العملة في التداول والذي بلغ 7.2 ترليون ديناراً والودائع الجارية التي بلغت 2.9 ترليون ديناراً حيث بلغت نسبة اصدار العملة الى عرض النقود 88.1 %، اما المدة الممتدة من عام 2005 حتى عام 2010 فقد اتسمت هذه المدة بارتفاع اصدار العملة ففي عام 2005 بلغ اصدار العملة 10.3 ترليون دينار بنسبة نمو بلغت 15.8% وارتفع بالمقابل عرض النقود الى 11.4 ترليون ديناراً بنسبة نمو بلغ 12.9% وارتفعت نسبة اصدار العملة الى عرض النقود عام 2005 الى 90.3 % وهي اعلى نسبة خلال مدة الدراسة، ويعود السبب في ذلك الى زيادة الاصول الحقيقية (العملة الاجنبية) الناتجة عن ارتفاع الايرادات النفطية من جهة وزيادة الانفاق الحكومي من جهة اخرى ، اما الاعوام 2006 و 2007 و

تاريخ قبول النشر/22/ 5/2024 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.81.1

2008 و 2009 و 2010 فقد اتسمت هذه الاعوام بتذبذب نسبة نمو الاصدار النقدي ارتفاعا وانخفاضا وبالمقابل شهدت نسبة نمو عرض النقود تذبذبا ايضا ويعود سبب ذلك الى عدم استقرار الوضع الامني والسياسي والاقتصاد الداخلي من جهة ومن جهة اخرى تأثر اقتصاد العراق بالأزمة العالمية التي أثرت في واردات النفط واسعاره (البنك المركزي العراقي، 2006، 38)، اما المدة الممتدة من عام 2011 حتى 2013 فقد ارتفع مقدار اصدار العملة الى 32.2 ترليون ديناراً بنسبة نمو بلغت 17.1% عام 2011 في حين بلغت نسبة اصدار العملة الى عرض النقود الى 51.5% اما عام 2012 فقد سجلت نسبة نمو اصدار العملة انخفاضا قفد بلغت 11.2% بالقابل انخفضت نسبة نمو عرض النقود اذ بلغت 2.0% بحكم العلاقة الطردية بين الاصدار النقدي وعرض النقود، اما عام 2013 فقد ارتفعت نسبة نمو اصدار العملة وبالتالي عرض النقود فقد بلغ نمو اصدار العملة 13.5% ونسبة نمو عرض النقود بلغت 15.9% حيث شكلت نسبة اصدار العملة الى عرض النقود نحو 55.0% ، ويعود سبب الارتفاع الى سببين الاول ارتفاع في صادرات النفط والثاني التحسن الذي طَرَأ على اسعار النفط عالميا مما انعكس على ارتفاع الواردات من النقد الاجنبي(البنك المركزي العراقي، 2013، 30)، اما في عامي 2014 و 2015 فقد سجل نمو الاصدار النقدي وبالتالي عرض النقود انخفاضا برغم من الزيادة في الاصدار النقدي وعرض النقود فقد بلغ نمو اصدار العملة (1.8-%) عام 2014 و نسبة نمو عرض النقود(1.5-%) اما عام 2015 فقد بلغ نمو اصدار العملة (3.3-%) وبلغت نسبة نمو عرض النقود (10.1-%) وهي ادنى نسبة نمو خلال مدة الدراسة ، ويعود سبب ذلك الى زيادة الطلب على النقود من قبل الوحدات الاقتصادية والافراد وسبب هذه الزيادة في الطلب يرجع الى الوضع الامني غير المستقر الذي شهده العراق في هذين العامين الذي تمثل بدخول داعش الى بعض مناطق العراق وانخفاض في صادرت النفط بسبب سيطرة داعش على بعض ابار النفط في تلك المناطق كذلك تأثر العراق بالركود الذي تعرض له العالم في تلك المدة مما ادى الى انخفاض اسعار البترول مما أنعكس سلبا على الموازنة في تمويل النفقات(البنك المركزي العراقي، 2015، 34) ،اما المدة الممتدة من عام 2016 حتى عام 2020 فقد شهدت ارتفاعاً في مقدار اصدار العملة وبالتالي عرض النقود فقد بلغ مقدار اصدار العملة 45.2 ترليون ديناراً عام 2016 اما عرض النقود فقد ارتفع بمقدار 70.7 ترليون ديناراً الذي جاء عن زيادة العملة في التداول والودائع الجارية، بنسبة نمو بلغ 7.5% ،اما نسبة نمو اصدار العملة فقد بلغت 17.1% وكانت نسبة اصدار العملة الى عرض النقود 63.9% اما عامي 2017 و 2018 فقد انخفضت نسبة نمو الاصدار النقدي ففي عام 2017 بلغت (2.0-%) وفي 2018 بلغت (0.3-%) بالرغم من الزيادة الحاصلة في مقدار الاصدار النقدي والسبب يعود في ذلك الى استمرار الحرب على(داعش) وتدهور الوضع السياسي والاقتصادي الذي أسهم وبشكل كبير في ارتفاع مقدار اصدار العملة وكمية النقود المعروضة (البنك المركزي العراقي، 2017، 35-37) ، اما في عامي 2019 و2020 فقد شهدا ارتفاعا في اصدار العملة وبالتالي عرض النقود فقد بلغ اصدار العملة 51.8 ترليون ديناراً في عام 2019 أما عرض النقود فقد بلغ 122.6 ترليون ديناراً لأن نسبة نمو الاصدار النقدي بلغت 17.2% ونسبة نمو عرض النقود بلغت 11.5% اما نسبة اصدار العملة الى عرض النقود فقد بلغت 59.6% اما في عام 2020 فقد ارتفع مقدار اصدار العملة وعرض النقود وتراوحت نسبة نمو اصدار العملة وعرض النقود 27.6% ، 19.2 % على التوالي ، أما في عام 2021 فقد انخفضت نسبة نمو اصدار العملة ونسبة عرض النقود مقارنةً بعامي 2019 و 2020 فقد بلغ اصدار العملة76.5

تاريخ قبول النشر/22/ 5/2024 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.81.1

ترليون ديناراً وعرض النقود بلغ 122.6 ترليون ديناراً في عام 2021 وهو اعلى مقدار خلال مدة الدراسة ، والسبب في هذا الارتفاع يعود الى ارتفاع نفقات الحكومة بسبب الوضع الصحي الذي شهده العراق من انتشار فايروس كورونا(البنك المركزي العراقي، 2021، 39) ، حيث بلغت نسبة اصدار العملة الى عرض النقود 62.3%، فقد بلغ متوسط الاهمية النسبية للعملة المصدرة الى عرض النقود 64.6% خلال مدة الدراسة ، وبلغ متوسط الاهمية النسبية للعملة في التداول الى عرض النقود 57.7% ، اما متوسط الاهمية النسبية للودائع الجارية الى عرض النقود فقد بلغ 42.2%. وتجدر الاشارة الى ان التغيرات التي طرأت على كمية النقود المعروضة سواءً العملة في التداول أم الودائع الجارية كان للإصدار النقدي الدور الكبير في تلك التغيرات حيث العلاقة المباشرة و الطردية بين المتغيرين خلال مدة الدراسة .

الاستنتاجات والتوصيات

اولا : الاستنتاجات

في ضوء فرضية البحث التي تنص على ان الزيادة في اصدار العملة من قبل البنك المركزي يؤدي الى زيادة كمية النقود المعروضة، ومن خلال التحليل لهذه العلاقة واهميتها في النشاط الاقتصادي، تم التوصل الى عدد من الاستنتاجات:

1-خلال مدة الدراسة ارتفع مقدار عرض النقود بشكل كبير، وذلك بفعل الزيادة في اصدار العملة ونتيجة للعلاقة الطردية المباشرة بين اصدار العملة وكمية النقود المعروضة فأن الزيادة في اصدار العملة تؤدي الى زيادة عرض النقود.

2-ان الازمات السياسية والاقتصادية التي مر بها العراق قبل عام 2003 ادت الى اتجاه السلطة الى اصدار العملة النقدية مما ادى الى زيادة عرض النقود وانخفاض قيمة العملة مما ادى الى ارتفاع في المستوى العام للأسعار.

3- بعد عام 2003 بدء العراق باتباع سياسة نقدية للسيطرة والحد من زيادة المعروض النقدي بما يتناسب مع حاجة الاقتصاد وبالفعل نجح في هذه السياسة مما خفض من معدلات التضخم

4- تشكل الموارد التي يحصل عليها العراق من تصدير النفط الى الخارج النسبة الاكبر في زيادة الاصدار النقدي وبالتالي عرض النقود.

5- ان زيادة اصدار العملة وبالتالي عرض النقود يسهم وبشكل كبير في ارتفاع مستويات التضخم عند مرور الاقتصاد بمرحلة الانتعاش اما اذا كان الاقتصاد في حالة ركود او كساد فان زيادة عرض النقود من خلال اصدار العملة فإنها تسهم في زيادة الطلب الكلي وبالتالي خروج الاقتصاد من مرحلة الركود او الكساد.

6- نلحظ من خلال التحليل ان مع زيادة اصدر العملة فان عرض انقود ينخفض او يبقى في نفس المستوى ويعود السبب في ذلك الى بعض العوامل التي تؤثر في كمية عرض النقود رغم الزيادة في الاصدار النقدي.

7- ان زيادة المستمرة والمتواصلة في اصدار العملة ادت الى ارتفاع ارصدة عرض النقود بصورة كبيرة في المدة 1991 - 2002 لعدم وجود منافذ إير ادية كافية والاعتماد على اصدار العملة غير المغطاة بأصول قابلة للتحويل مما ادى الى ارتفاع معدلات التضخم في تلك المدة . على عكس المدة 2004 - 2021 الذي كان فيه الاصدار النقدي وتأثيره في عرض النقود ضمن احتياطيات نقدية مناسبة ساهمت في الاستقرار النسبي لقيمة الدينار العراقي.

Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/22/ 5/2024
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.81.1

ثانيا: التوصيات

في ضوء الاستنتاجات السابقة فالباحثان يقترحان التوصيات الاتية:

1- في ظل الظروف التي يعاني منها العراق وطبيعة اقتصاده الريعي الذي شهد الكثير من الازمات، وفي ظل الامكانات التي يمتلكها العراق اصبح من الممكن رسم منهجية واضحة للعلاقة بين اصدار العملة وعرض النقود من اجل الخروج من تلك الازمات والحيلولة دون الوقوع فيها في المستقبل .

2- ان الاصدار النقدي المغطى بأصول حقيقية لدى البنك المركزي المتمثلة بالذهب والعملات الاجنبية الاخرى له تأثير مباشر في قوة العملة، فكلما رفع البنك المركزي من حجم الاصول الحقيقية في ميزانيته كان له انعكاس قوي على قيمة العملة حتى وان قام البنك المركزي برفع حجم الاصدار النقدي للتداول فان ذلك لن يخفض من قيمة العملة.

3- نقترح على السلطة النقدية توجيه جزء كبير من النقود المعروضة نحو مرونة الجهاز الانتاجي وزيادة المصانع والمعامل لما له من اثر ايجابي على مستوى النشاط الاقتصادي.

4- نقترح على السلطة النقدية ان تجعل من الاصدار النقدي مساهما أساسيا في رفع حجم السيولة لدى المصارف من اجل توجيه هذه السيولة لزيادة حجم الائتمان المقدم الى المشاريع الانتاجية في خطوة منه لدعم الاستثمار من اجل زيادة مرونة الجهاز الانتاجي وزيادة قدرة هذه المشاريع على منافسة السلع الاجنبية مما يؤدي الى تقليل الاثار السلبية للإصدار النقدي في الاقتصاد .

المصادر REFERENCES

المصادر العربية:

1- اياد عبدالفتاح النسور، اساسيات الاقتصاد الكلي، الطبعة1، دار صفاء للنشر-والتوزيع، عمان الاردن، 2013**.**

2- رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، خالد احمد فرحان المشهداني، النقود والمصارف، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2013.

3- سنان الشبيبي، ملامح السياسة النقدية في العراق، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، 2007.

4- صالح ايمن، واقع العملات الرقمية ، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 10، صندوق النقد العربي 2021.

5- طاهر فاضل البياتي، ميرال روحي وسماره، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة الطبعة1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2013.

6- عبدالحسين الغالبي، الجبوري، موسى كريم، اثر مقاييس عرض النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 2، العدد10، 2019.

7- عبدالعزيز مرعي، النظام النقدي والمصرفي، الطبعة الجديدة، مطبعة الرسالة، القاهرة مصر،1956.

8- عبد الواحد المخزومي، الصيرفة المركزية، الطبعة 1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان 1987.

9- عبد المنعم السيد علي، مدخل في علم الاقتصاد مبادئ الاقتصاد الكلي،الجزء2، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1984.

تاريخ قبول النشر/22/ 5/2024 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.81.1

10-عدنان تايه النعيمي، ادارة العملات الاجنبية، الطبعة1، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان، الاردن، 2012.
11 -فلاح حسن ثويني، الموجز في تطور النقود والمصارف في العراق، الطبعة 1، بغداد، 2010.
12- محمد اسماعيل هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، الطبعة 1، دار النهضة للطباعة والنشر بيروت، 1996.
13- محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، الطبعة 2، مكتبة النهضة المصرية للنشر، القاهرة مصر، 1953،ص1.
14- ناظم محمد الشمري، الشروف، محمد موسى، مدخل في علم الاقتصاد، دار زهران للنشر، عمان الاردن، 2009.
15- هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع ارسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية الطبعة1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2009.
16-البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي 02006-2010.
17- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي، 2013.
18- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2015.
19- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي ،2016-2017.
20- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2021.

المصادر الاجنبية:

1-Berentsen, Aleksander, Monetary policy implications of digital money University of Bern, Munich Personal RePEc Archive, 1997.
-2-E. V. Morgan: A History of Money, Penguin Book 1td .2nded, England, 1969.
3-Jean, Luc, Bailly et autre, Economie Monetaire et Financiere, Breal edition Paris, 2000..
4-Shiri, S. and E. A. Sugandi. 2019.What Explains the Growing Global Demand for Cash? ADBI Working Paper 1006. Tokyo: Asian Development Bank Institute. Available:
https://www.adb.org/publications/what-explains-growing-global-demand-cash